# مرسوم رقم (١) لسنة ٢٠٠٩
# بالتصديق على اتفاقية مساعدة إدارية متبادلة للتمكن من التطبيق الأمثل لقانون الجمارك ومن أجل منع وتقصي ومكافحة الجرائم الجمركية بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية كوبا

**نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،**

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الرابع من شهر ذو الحجة عام ١٤٢٧ هجرية ، الموافق للرابع والعشرين من شهر ديسمبر عام ٢٠٠٦ ميلادية ،

وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

**رسمنا بما هو آت :**

**مادة (١)**

صُودق على اتفاقية مساعدة إدارية متبادلة للتمكن من التطبيق الأمثل لقانون الجمارك ومن أجل منع وتقصي ومكافحة الجرائم الجمركية بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية كوبا ، الموقعة بمدينة هافانا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

**حمد بن خليفة آل ثاني**

**أمير دولة قطر**

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٣ / ٢ / ١٤٣٠ هـ

الموافق: ٢٩ / ١ / ٢٠٠٩ م

# اتفاقية
## مساعدة إدارية متبادلة
## للتمكن من التطبيق الأمثل لقانون الجمارك
## ومن أجل منع وتقصي ومكافحة الجرائم الجمركية
## بين
## حكومة جمهورية كوبا وحكومة دولة قطر

إن حكومة دولة قطر و حكومة جمهورية كوبا ، والمشار إليهما فيما بعد بـ ( الطرفان المتعاقدان ) .

بما أن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للبلدين المعنيين ، بالإضافة إلى المصالح التجارية المشروعة تعاني من خسائر بسبب خرق التشريع الخاص بالجمارك .

و بما أن التداول غير المشروع للعقاقير المخدرة والمواد المنشطة يشكلان خطرا على صحة المواطنين وعلى المجتمع .

و لأهمية الوصول إلى تقديرات جمركية دقيقة وتعرفات صحيحة وتقييم سليم لكافة المبالغ الأخرى المدفوعة على الصادرات / الواردات من البضائع ، ولضمان التطبيق الصحيح لإجراءات المنع والتقييد والرقابة .

و اقتناعًا منهما بالحاجة إلى مضاعفة الجهود لمنع الخروقات للتشريع الجمركي وضمان التحصيل الفعال للرسوم الجمركية الخاصة على الصادرات / الواردات و كافة تعرفاتها، وعن طريق التعاون بين الإدارتين المعنيتين .

و مع الوضع في الاعتبار التوصيات الصادرة من مجلس التعاون الجمركي الخاص بالمساعدة الإدارية المتبادلة للعام 1953، ومعاهدة الأمم المتحدة الخاصة بالمواد المنشطة للعام 1971، و معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بتقييد حركة الاتجار غير المشروع في العقاقير المنشطة والمواد المسكرة .

فقد اتفقنا على الآتي:
مادة ( ١ ) تعريف المصطلحات
لإغراض تطبيق أحكام هذه الاتفاقية تكون للمصطلحات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها:-

أ. " إدارة الجمارك "
بالنسبة لحكومة دولة قطر :ا لهيئة العامة للجمارك والموانئ .
بالنسبة لجمهورية كوبا : الجمارك العامة .

ب . " تشريعات جمركيه "
مجموعة الأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة بواسطة إدارات الجمارك و الخاصة باستيراد و تصدير و عبور البضائع ، أو الخاصة بمنع وتقييد ، أو الضوابط الخاصة بالرقابة عليها.

ج . "الجرائم الجمركية "
أي خرق أو محاولة لخرق قانون الجمارك .

هـ ." إدارة الجمارك الطالبة "
إدارة الجمارك التي تطلب المساعدة .

و . " إدارة الجمارك المطلوب منها "
إدارة الجمارك المطلوب منها تقديم المساعدة .

ز . "شخص "
ا الشخص الطبيعي، أو الشخصية الاعتباري .

خ . " البيانات الشخصية "
البيانات الخاصة بشخص طبيعي محدد ، أو من الممكن تحديده .

ط . " معلومات أولية "
أية بيانات، أو مستندات، أو تقارير ، موثقة أو نسخ موثقة منها ، أو أية مراسلات أخرى .

ي . " معلومات تحليليه "
المعلومات التي يتم تحليلها أو التعليق عليها وتحتوي على دلالة متعلقة بجريمة جمركية.

مادة (2) التطبيق : -

1. تسري هذه الاتفاقية في الإقليم الجمركي لطرفيها المتعاقدين ، وذلك وفقا للتعريفات الواردة في اللوائح والتشريعات الإدارية لكل طرف متعاقد .

2. يلتزم الطرفان المتعاقدان من خلال إدارتي الجمارك لدى كليهما بتقديم المساعدة الإدارية المطلوبة لبعضهما البعض وفقا لإحكام هذه الاتفاقية، وذلك لإغراض التطبيق الفعال لأحكام قانون الجمارك، لمنع ومكافحة وتقصي الجرائم المتعلقة الجمركية .

3. يلتزم الطرفان المتعاقدان بأن يقدما لبعضهما البعض المساعدة، بموجب البنود المضمنة في هذه الاتفاقية وفقا للأحكام الوطنية والقانونية والإدارية الوطنية ، وفي حدود اختصاص إدارتي الجمارك والموارد المتاحة .

4. تسري هذه الاتفاقية فقط على المساعدة الإدارية المتبادلة بين الإدارتين الجمركيتين للطرفين المتعاقدين .

5. لا تمنح أحكام هذه الاتفاقية أي حق خاص لأي شخص للحصول على، أو إخفاء أو عدم تقديم أو استبعاد أي مستند و/أو عرقلة تنفيذ أي طلب .

مادة ( 3 ) أشكال التعاون والمساعدة المشتركة :-

1. تقدم كل إدارة جمارك للإدارة الأخرى، عند الطلب أو بمبادرة شخصية منها، كافة المعلومات الضرورية الملائمة مع أحكام هذه الاتفاقية .

2. تلتزم كل إدارة جمارك بالآتي:

أ. تبادل المعلومات الخاصة بالتعديلات على قوانين الجمارك في البلدين، ومناقشة كافة الأمور ذات الصلة والاهتمام المشترك .

ب. التعاون فيما بينهما في تحديد القيمة الجمركية، وتوثيق المستندات المقدمة الخاصة بالاستيراد والتصدير، وكذلك تأكيد صحة البيانات الواردة فيها .

ج . التعاون فيما بينهما في تحديد منشأ تلك البضائع والتحقق من مستند بلد المنشأ المقدم عند التصدير، وكذلك مراقبة الإجراءات الجمركية التي خضعت لها البضائع في دوله التصدير ( المراقبة الجمركية على البضائع العابرة، والتخزين الجمركي للبضائع ، والإدخال المؤقت، والمناطق الحرة،و إعادة التصدير بعد معالجتها داخلياً الخ ) .

3. يجب على كل إدارة جمارك، أثناء قيامها بتحريات بطلب من الإدارة الجمركية الأخرى، العمل كما لو أن تلك التحريات تقوم بها لنفسها، أو بطلب من سلطة مختصة داخلية لدى الطرف المتعاقد الذي تتبع له .

مادة ( 4 ) مراقبة الأشخاص، والبضائع و وسائل النقل :-

تقوم إدارة الجمارك التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين بناء على طلب إدارة الجمارك التابعة للطرف المتعاقد الآخر ، بوضع رقابه خاصة، أو أن تأمر بقدر الإمكان برقابه خاصة ضمن صلاحياتها ، على الأشخاص المشتبه لأسباب معقولة بارتكاب جرائم جمركية أو يشتبه في قيامهم حاليا بارتكاب جرائم جمركية أو الأشخاص المشتبه في انهم يقومون بالتحضير لارتكاب جرائم جمركية. وكذلك يتم وضع رقابة خاصة على المباني ووسائل النقل والبضائع المرتبطة بعمليات يمكن أن تشكل خرقا لقانون الجمارك

مادة ( 5 ) البضائع ذات الطبيعة الحساسة :-

يجب على إداراتي الجمارك ، دون تأخير، تقديم المعلومات لبعضهما البعض، سواء عند الطلب أو بمبادرة منهما، عن كافة المعلومات الضرورية المتعلقة بالافعال التي تمت، أو التي يتم التخطيط لها و التي تشكل خرقا أو يبدو أنها تشكل خرقا لقانون الجمارك الساري المفعول في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين في المجالات الآتية:

أ- العمليات التي تمت أو المشتبه في التحضير لها والمتعلقة بالاتجار بجميع أنواع المخدرات و المواد المنشطة الممنوعة .

ب- نقل الأسلحة ، و الذخيرة ، و المواد المتفجرة ، و الأجهزة .

ج- نقل الآثار، والأعمال الفنية ذات الأهمية التاريخية والفنية والأثرية لأي من الطرفين.

د- نقل المواد الكيميائية السامة وكذلك نقل كافة المواد الأخرى التي تشكل خطرا على البيئة، وعلى صحة الأفراد .

هـ- نقل المواد التي تفرض عليها رسوم جمركيه عالية .

مادة ( 6 ) تقديم المعلومات :-

تقدم كل إدارة جمارك للإدارة الأخرى، عند الطلب أو بمبادرة منها، كافة المعلومات اللازمة للتمكن من التحقق من صحة المعلومات الخاصة بما يلي:

أ. تحصيل المطالبات الجمركية.

ب. الامتثال للتدابير الخاصة بحظر و تقييد استيراد و تصدير و عبور البضائع، أو الخاصة بالإعفاء من سداد الضرائب والجمارك وكافة الرسوم التي تدفع عادة لإدارة الجمارك .

ج . إنفاذ التشريعات الوطنية المتعلقة بالقواعد الخاصة ببلد منشأ البضائع .

2 في حالة عدم توفر المعلومات المطلوبة لدى إدارة الجمارك المطلوب منها المعلومة، يمكن أن تتخذ تلك الإدارة قرارا باتخاذ التدابير اللازمة للحصول على تلك المعلومة، وذلك بالأصالة عن نفسها ووفقا لأحكام قوانينها الوطنية .

3 تقوم إدارتي الجمارك لدى الطرفين المتعاقدين ، سواء عند الطلب أو بمبادرة منهما ، بإمداد بعضهما البعض بالمعلومات الأولية أو التحليلية الخاصة بالأعمال التي تمت أو التي يتم التخطيط لها، ويمكن اعتبارها جريمة جمركية متحققة أو على وشك الحدوث .

في الحالات الخطيرة التي تشكل الجريمة ضرراً جسيماً إضرارا بالاقتصاد أو الصحة العامة، أو الأمن العام أو أي مصالح حيوية لأحد طرفي هذه الاتفاقية، تقوم إدارة الجمارك في الطرف الآخر، عندما يكون ذلك ممكنا، بتقديم المعلومات الأولية والتحليلية ذات الصلة بمبادرة خاصة منها .

4 يتعامل الطرفان المتعاقدان وفقا للقانون في الحالات التي تسمح فيها التشريعات الوطنية للدولة لسلطات الجمارك بالقيام بتدابير إدارية مؤقتة مثل الحق في الحبس أو الحجز أو المصادرة للبضائع في حالة حدوث أية خروقات للتشريعات الجمركية .

مادة ( 7 ) المعلومات الخاصة بنقل البضائع :-

تقدم كل إدارة جمارك للإدارة الأخرى، عند الطلب أو بمبادرة منها، كافة المعلومات الخاصة بما يلي:

أ. ما إذا كانت هناك بضائع تم استيرادها إلى داخل الإقليم الجمركي الخاص بالإدارة الجمركية الطالبة وكان قد تم تصديرها بشكل قانوني من الإقليم الجمركي الخاص بالإدارة الجمركية المطلوب منها .

ب. ما إذا كان هناك أي بضائع تم تصديرها من داخل الإقليم الجمركي الخاص بالإدارة الجمركية الطالبة وكان قد تم استيرادها بشكل قانوني من الإقليم الجمركي الخاص بالإدارة الجمركية المطلوب منها .

ج0 الإجراءات الجمركية ( إن وجدت ) التي تم التعامل مع البضائع بموجبها .

مادة ( 8 ) المعلومات الخاصة بالإجراءات الأخرى :-

تقوم إدارة الجمارك لدى أي من الطرفين المتعاقدين بتقديم كافة المعلومات التي يمكن استخدامها فيما يتعلق بالجرائم التي تخرق التشريعات الخاصة بالجمارك السارية داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر و على وجه الخصوص:-

ا الأشخاص المعروف قيامهم، أو المشتبه في قيامهم بخرق قوانين الجمارك السارية داخل إقليم الطرف المتعاقد الأخر، والخاصة بالتشريع الوطني في مجال حماية البيانات

ب. البضائع التي يتم تخزينها في مستودعات أو مخازن ، و المعروف عنها أو التي يشتبه في أنها مواد مخدرة نتيجة اتجار غير مشروع .

ج. وسائل النقل، و تشمل الحاويات، و المعروف عنها أو التي يشتبه في استعمالها لارتكاب جرائم جمركية في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين .

د- المباني المشتبه في استعمالها لارتكاب جرائم جمركية في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين .

مادة ( 9 ) المستندات :-

1. تقوم كل إدارة جمارك ، عند الطلب بواسطة الإدارة الأخرى أو بمبادرة منها، بتسهيل المحاضر وإفادات الشهود، أو النسخ الموثقة لتلك المحاضر والإفادات، أو المستندات التي تحتوي على كافة المعلومات المتعلقة بالأعمال التي تؤدي أو بإمكانها أن تؤدي إلى ارتكاب جريمة متعلقة بتشريع الجمارك الساري داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

2. يجوز تقديم المستندات المشار إليها في هذه الاتفاقية والمتبادلة بين الطرفين المتعاقدين والمتضمنة معلومات تعطى بواسطة الكمبيوتر يتم إعطاءها لإغراض هذه الاتفاقية و بأي شكل ، يجب إرسال كافة المعلومات ذات الصلة الخاصة بترجمة أو كيفية استخدام المواد في نفس وقت تسليمها .

3. يجب طلب المستندات الأصلية و الملفات فقط في الحالات التي تكون فيها النسخ المعتمدة أو الموثقة غير كافية ، و بشرط أن يكون ذلك مسموحا به بموجب التشريع الوطني للطرف المتعاقد المطلوب منه إعطاءها

4. يجب إعادة المستندات الأصلية والملفات إلى الطرف المتعاقد الأخر في أقرب وقت ممكن .

مادة ( 10 ) التحقيقات :-

1. إذا طلبت أي من إداراتي الجمارك لأحد الطرفين المتعاقدين ، فتقوم الإدارة المطلوب منها ، إلى الحد الممكن ، بإجراء تحقيق رسمي فيما يتعلق بالأفعال التي تخالف أو يمكن أن تكون مخالفة لقانون الجمارك الخاص بإدارة الجمارك الطالبة. على أن يتم الإخطار بنتائج التحقيق للإدارة الطالبة دون تأخير .

2. يتم إجراء التحقيقات المذكورة بموجب قوانين و لوائح إدارة الجمارك المطلوب منها ، و التي تقوم بإجراء التحقيق كما لو كانت تقوم به بالأصالة عن نفسها .

مادة ( 11 ) تواجد الموظفين المفوضين :-

1- على الموظفين المفوضين ، من قبل إدارة الجمارك الطالبة، بعد الحصول على الطلب أو التفويض الكتابي من قبل إدارة الجمارك المطلوب منها ، مع احترام كافة الشروط الخاصة بالاداره الطالبه و بموجب التفويض الصادر منها ، و مع الأخذ في الاعتبار الطلب السابق للتحقيق في جريمة جمركية القيام بالآتي :-

أ. التشاور مع إدارة الجمارك المطلوب منها، فيما يتعلق بالمستندات، السجلات، والبيانات الأخرى الخاصة بالحصول على المعلومات المتعلقة بالجرائم الجمركية .

ب. الحصول على نسخ من المستندات والسجلات وكافة البيانات الأخرى ذات الصلة بتلك الجريمة الجمركية .

ج- الحضور أثناء التحريات التي تجري داخل اقليم إدارة الجمارك المطلوب منها و المتعلقة بالجرائم التي تهم إدارة الجمارك الطالبة .

2. يجب على الموظفين التابعين لإدارة الجمارك الطالبة والذين يكونون متواجدين داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر في الأحوال المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أن يكونوا قادرين في كافة الأوقات على تقديم ما يثبت صفتهم رسميا ، والأ يقوموا بارتداء زي معين أو حمل أية أسلحة .

يتمتع هؤلاء الموظفين طوال فترة بقائهم داخل إقليم الجمارك المطلوب منها ، بنفس الحماية الممنوحة بواسطة القوانين الوطنية لموظفي الجمارك للطرف المتعاقد الآخر ، كما يكونوا مسئولين عن أي خروقات يرتكبونها .

3. يكون موظفو إدارة الجمارك المطلوب منها مسئولين في كافة الأوقات عن إجراء التحقيق .

مادة ( 12) الخبراء :-

1. يجوز لإدارة الجمارك في البلد المطلوب منها، عندما يطلب منها ذلك، أن تخول موظفيها برضائهم للحضور كخبراء أمام سلطات إدارة الجمارك الطالبة ، القانونية أو الإدارية فيما يتعلق بالجرائم الجمركية من اجل تقديم الإثبات الذي حصلوا عليه أثناء أداءهم لواجباتهم الوظيفية .

2. يقع على عاتق إدارة الجمارك في البلد الطالبة عبء اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتوفير الحماية والتأمين الشخصي للموظفين و تغطى كافة نفقات الترحيل والمصرفات اليومية لهؤلاء الموظفين خلال تواجدهم في إقليمها وذلك وفقاً للبند ( 1 ) من هذه المادة

3. يجب أن يشتمل طلب الظهور بشكل وافي على القضية المطلوبة والصفه التي يحظر الموظف بموجبها .

4. يتم عمل طلب الحضور لموظفي الجمارك بصفة خبراء وفقا لتشريعات الطرفين المتعاقدين .

مادة ( 13 ) استخدام المعلومات والمستندات :-

1. يجوز لإدارتي الجمارك وفقا ا لأغراض ونطاق تطبيق هذه الاتفاقية إستخدام المعلومات الموضوعية و المستندات على أساس محتواها كدليل شفهي في البروتوكولات ، المحاضر و البراءة ، وكذلك في الإجراءات القانونية و الإدارية .

2. يتم تحديد استخدام تلك المعلومات والمستندات أمام القضاء ، و كذلك قيمتها كإثبات وفقاً للتشريع الساري في إقليم الطرفين المتعاقدين .

مادة ( 14 ) سرية المعلومات :-

1. تستخدم المعلومات والمستندات وكافة البيانات الأخرى التي يتم إستلامها وفقا لهذه الاتفاقية فقط للأغراض المحددة فيها ، و لا يجوز إستخدام المستندات المقدمة أو إستغلالها لأي غرض آخر إلا بالموافقة الكتابية المسبقة من إدارة الجمارك التي قدمتها .

2- يجب إعطاء كافة الطلبات و المعلومات و تقارير الخبراء و كافة الإخطارات الأخرى التي يقوم أحد الطرفين المتعاقدين بتسليمها للطرف المتعاقد الأخر بموجب هذه الاتفاقية نفس الحماية التي تمنح للمستندات و المعلومات من نفس النوع بموجب التشريعات الوطنية .

3. على الطرفين المتعاقدين في حالة تبادل البيانات الشخصية بموجب هذه الاتفاقية ، التأكد من سرية تلك المعلومات وفقاً لقوانينهما الوطنية .

مادة ( 15 ) الاستثناءات على الالتزام بتقديم المساعدة :-

1. لا يكون الطرفان المتعاقدان ملزمين بتقديم المساعدة بموجب هذه الاتفاقية عندما يكون تقديم تلك المساعدة ضاراً بالنظام العام أو المصالح الحيوية الأخرى للطرفين ، و على وجه الخصوص عندما يتضمن خرقا للأسرار المهنية أو الصناعية أو التجارية .

2. عندما يرفض طلب تقديم المساعدة، فيجب أن يتم تقديم قرار الرفض مشتملا على أسبابه كتابة و دون تأخير لإدارة الجمارك الطالبة في أقرب وقت ممكن .

3. إذا لم تكن إدارة الجمارك الطالبة قادرة على تلبية مثل ذلك الطلب إذا تم التقدم به بواسطة إدارة الجمارك المطلوب منها ، فيجب أن تلفت الانتباه إلى ذلك الأمر في طلبها. و تكون الاستجابة لمثل هذا الطلب اختياريه لإدارة الجمارك المطلوب منها .

مادة ( 16 ) شكل ومحتوى طلبات المساعدة :-

1. يتم تبادل المساعدة بموجب هذه الاتفاقية مباشرة فيما بين الإدارتين الجمركيتين .

2. تقدم طلبات المساعدة بموجب هذه الاتفاقية كتابة، ويرفق معها أي مستندات تعتبر ذات فائدة للاستجابة لتلك الطلبات. إذا كانت هناك حالات خاصة تتطلب ذلك ، فيمكن أن تصدر الطلبات شفاهة على أن يتم تأكيدها كتابة على وجه السرعة .

3. يجب أن تشتمل الطلبات المقدمة بموجب البند ( 2 ) من هذه المادة على التفاصيل الآتية:-

أ. إدارة الجمارك مقدمة الطلب .

ب. نوع التحقيق المطلوب .
ج- موضوع وسبب الطلب .

د- النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع .
هـ أكثر البيانات المتوفرة وأكثرها شمولية على أكثر وجه ممكن، المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين موضوع التحقيق .

و- وصف موجز للظروف المحيطة بالأمر .

4. تقدم الطلبات باللغة الرسمية لإدارة الجمارك التي تتم مخاطبتها ، أو باللغة الإنجليزية

5. يجوز طلب معلومات تكميلية أو تصحيحية في حالة فشل الطلب في الوفاء بالمتطلبات المذكورة هنا .

مادة ( 17) المساعدة الفنية :-

تقوم إدارتا الجمارك في حدود الموارد المتاحة لهما، بتقديم المساعدة الفنية لبعضهما البعض في الشؤون الجمركية ، بالشروط الاقتصادية التي يتم تحديدها وفقا لكل حالة ، تشمل المساعدة الفنية الآتي:

أ. تبادل موظفين الجمارك لأغراض التعليم على المعدات الفنيه المستخدمه بواسطة الطرفين المتعاقدين .
ب. التدريب و الدعم لتحسين مهارات الموظفين .

ج. تبادل المعلومات والخبرات في استخدام وسائل الرقابة الفنية .

د- تبادل الخبراء في الشؤون الجمركية .

مادة ( 18 ) التكاليف :-

1. تقوم إداراتا الجمارك، بشكل عام دون المساس بإحكام المادة(17) ، بالتنازل عن كافة المطالبات باستعادة التكاليف التي تكبدتها من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية، ماعدا تلك المصروفات والمبالغ التي تم دفعها للخبراء والمترجمين من غير موظفي الحكومة وتتحمل المصروفات سالفة الذكر إدارة الجمارك الطالبة.

2. استعادة المصروفات التي تكبدتها من أجل تنفيذ المادة (17) من هذه الاتفاقية يمكن أن يتم باتفاق منفصل فيما بين إدارتي الجمارك .

مادة ( 19) تطبيق الاتفاقية :-

1. يتم التعاون المنصوص عليه في هذه الاتفاقية مباشرة فيما بين إدارتي الجمارك.و تتفق إدارتا الجمارك على الخطوات المحددة اللازمة لتطبيق هذه الاتفاقية .

2. يجوز لإدارتي الجمارك إتخاد التدابير اللازمة لتأسيس قنوات اتصال فيما بين وحدات المكافحة المحلية والمركزية ، لمكافحة جرائم الجمارك ، و كذلك مع الإدارات الوطنية الأخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

3. على إدارتي الجمارك بذل الجهد لحل أية مشكلة أو شكوك تنشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية عن طريق التفاهم المشترك.و يتم حل الخلافات المستعصية عن طريق القنوات الدبلوماسية

مادة (20) النطاق الإقليمي للاتفاقية :-

تطبق هذه الاتفاقية على الإقليم الجمركي لحدود الجمركية لدولة قطر ولجمهورية كوبا .

مادة ( 21 ) بدء النفاذ والإنهاء :-

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ( 30 ) يوما ميلاديا بعد قيام الطرفين المتعاقدين بإخطار بعضهما البعض كتابة وعن طريق القنوات الدبلوماسية باستيفاء المتطلبات القانونية لسريان الاتفاقية .

2. تسري هذه الاتفاقية لفترة غير محدودة. يلتقي طرفي هذه الاتفاقية لمراجعتها ، عند الطلب أو بانقضاء فترة خمس سنوات على بدء سريانها ، مالم يقم الطرفان بإخطار بعضهما البعض إنه لا توجد ضرورة لتلك المراجعة .

3. تنتهي هذه الاتفاقية بعد ستة أشهر من تاريخ إخطار أحد طرفيها الطرف الآخر كتابة عن طريق القنوات الدبلوماسيه برغبته في إنهاءها.شريطه أن الإجراءات التي تم الشروع فيها قبل انتهاء الاتفاقية يتم إكمالها وفقا لبنود هذه الاتفاقية .

إشهادا على ذلك، قام المفضوضان أدناه بالتوقيع على هذه الاتفاقية وذلك بموجب السلطة المخولة لهما من قبل حكومتيهما .

حررت ووقعت هذه الاتفاقية في مدنية هافانا يوم الثلاثاء بتاريخ 2006/11/07 ميلادية من ثلاث نسخ أصلية ، باللغات العربية و الأسبانية و الإنجليزية ، و لكل منهما ذات الحجية ، و في حالة وجود أي اختلاف في التفسير يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية .

عن حكومة دولة قطر
**يوسف حسين كمال**
وزير المالية
القائم بأعمال وزير الإقتصاد والتجارة

عن حكومة جمهورية كوبا
**بيدرو رامون ببو بيرس**
رئيس الجمارك العامة للجمهورية

## ACUERDO BILATERAL ENTRE EL GOBIERNO DEL ESTADO DE QATAR Y EL GOBIERNO DE LA REPUBLICA DE CUBA SOBRE ASISTENCIA MUTUA ADMINISTRATIVA PARA LA ADECUADA APLICACIÓN DE LA LEGISLACION ADUANERA Y PARA PREVENIR, INVESTIGAR Y COMBATIR LOS DELITOS ADUANEROS

El Gobiemo del Estado de Qatar y el Gobiemo de la República de Cuba,
En lo adelante denominados las Partes,

**CONSIDERANDO** que las infracciones de la Legislación Aduanera ocasionan pérdidas a los intereses económicos, fiscales y sociales de sus países, así como a los intereses legales del comercio;

**CONSIDERANDO** que la circulación ilegal de narcóticos y sustancias psicotrópicas es un peligro para la salud de los ciudadanos y de la sociedad;

**TENIENDO EN CUENTA** la importancia que tiene garantizar el cálculo exacto de los impuestos y aranceles aduaneros y de otras contribuciones que se cobran al importar o exportar mercancías, así como el cumplimiento adecuado de las condiciones de prohibición, restricción y control;

**CONVENCIDOS** de la necesidad de incrementar los esfuerzos para evitar las infracciones de la Legislación Aduanera y para asegurar que el cobro correcto de los impuestos y aranceles de importación y exportación pueda ser más efectivo gracias a la colaboración entre sus Administraciones Aduaneras;

**CONFORME** a las recomendaciones del Consejo de Cooperación Aduanera sobre la Asistencia Mutua Administrativa de 1953, la Convención de Naciones Unidas sobre Sustancias Psicotrópicas de 1971 y a la Convención de Naciones Unidas sobre la Lucha contra el Tráfico Ilícito de Estupefacientes y Sustancias Psicotrópicas de 1988.

han acordado lo siguiente:

## ARTICULO I
## DEFINICIÓN DE LOS TÉRMINOS

A los fines del presente Acuerdo, se entiende por:

a) **"Administraciones Aduaneras":**
Para el Gobierno de la República de Cuba, la Aduana General de la República, y para el Gobierno del Estado de Qatar .....

b) **"Legislación Aduanera":**
El conjunto de leyes y reglas que se aplican por las Administraciones Aduaneras referente a la importación, exportación y tránsito de las mercancías, o con las medidas de prohibición, restricción o control;

c) **"Contravención Aduanera":**
Cualquier violación de las leyes aduaneras, así como cualquier intento de violar estas leyes;

d) **"Autoridad requirente":**
Administración Aduanera que formula una solicitud de asistencia.

e) **"Autoridad requerida":**
Administración Aduanera a la que se dirige una solicitud de asistencia.

f) **"Persona":**
Persona natural o jurídica.

g) **"Datos personales":**
Datos sobre una persona natural conocida o que se puede conocer.

h) **"Información primaria":**
Cualquier dato, documento o informe o sus versiones compulsadas o certificadas o cualquier otra correspondencia.

i) **"Información analítica":**
Información procesada o comentada la cual presenta indicios sobre una contravención aduanera.

## ARTICULO II
## AMBITO DE APLICACION

1- El presente Acuerdo será aplicado en el territorio aduanero de las Partes, según la definición hecha en los reglamentos y la legislación administrativa de cada Parte.

2- Las Partes, a través de sus Administraciones Aduaneras, se prestan la asistencia administrativa necesaria según lo establecido en el presente Acuerdo para la adecuada aplicación de la Legislación Aduanera y evitar, investigar y combatir las infracciones aduaneras.

3- Cada una de las Partes deberá facilitar toda la asistencia basada en los postulados de este Acuerdo según su propia legislación legal y administrativa nacional, así como en la medida de las competencias y posibilidades existentes en su Administración Aduanera.

4- Este Acuerdo surte efecto únicamente para la asistencia mutua administrativa entre las Administraciones Aduaneras de las Partes.

5- Las disposiciones de este Acuerdo no darán ningún derecho a las personas para obtener, no presentar o excluir documentos y/o impedir la realización de ninguna petición.

## ARTÍCULO III
## FORMAS DE COLABORACION Y ASISTENCIA MUTUA

1- Las Administraciones Aduaneras, por iniciativa propia o a solicitud de la Autoridad requirente de la otra Parte, se trasmitirán toda la información necesaria de acuerdo con los postulados del presente Acuerdo.

2- Las Administraciones Aduaneras:

a) se comunicarán los cambios substanciales de la Legislación Aduanera de las Partes y discutirán las cuestiones relevantes de interés común.

b) cooperarán en la determinación del valor en Aduana y de la autenticidad de los documentos presentados en el proceso de la importación o exportación, así como de la autenticidad de los datos contenidos en los mismos;

c) cooperarán en la determinación del origen de las mercancías y en el control del certificado de origen presentado en el proceso de la exportación, así como en el control del régimen aduanero bajo el cual sean situadas las mercancías en el país de exportación (tránsito bajo control aduanero, depósito en aduana, importación temporal, zonas francas, exportación después de procesamiento activo, etc.);

3- Cada una de las Administraciones Aduaneras, haciendo las investigaciones a solicitud de la otra Parte, actuará de tal manera como si fuesen realizadas por ellas mismas o solicitadas por una instancia competente de su respectivo país.

## ARTÍCULO IV
## CONTROL DE LAS PERSONAS, MERCANCÍAS Y MEDIOS DE TRANSPORTE

La Administración Aduanera de una Parte, a solicitud de la Autoridad requirente de la otra Parte, ejercerá u ordenará que se ejerza dentro del marco de su competencia una vigilancia especial, sobre cualquier persona de la que se pueda pensar fundamentadamente que ha cometido, comete o ha realizado actos preparatorios encaminados a la comisión de infracciones de la Legislación Aduanera. Asimismo, se ejercerá vigilancia sobre los lugares, medios de transporte y mercancías que guarden relación con operaciones que puedan ser contrarias a dicha Legislación Aduanera.

## ARTICULO V
## MERCANCIAS SENSIBLES

Las Administraciones Aduaneras se entregarán mutuamente y sin demora, por iniciativa propia o a solicitud de la Autoridad requirente de la otra Parte, toda la información necesaria sobre las acciones en preparación o realizadas, que violen o puedan violar la Legislación Aduanera vigente en el territorio de una de las Partes en la esfera de:

a) operaciones realizadas o sospechosas de encontrarse en fase de preparación relacionadas con el tráfico ilegal de todo tipo de estupefacientes y sustancias psicotrópicas.

b) el transporte de armas, municiones, sustancias y dispositivos explosivos;

c) el transporte de antigüedades y obras de arte que tengan un importante valor histórico, artístico o arqueológico para una de las Partes;

d) el transporte de sustancias químico-tóxicas, así como sustancias que representen peligro para el medio ambiente y para la salud de las personas;

e) el transporte de mercancías gravadas con altos impuestos o derechos aduaneros;

## ARTÍCULO VI
## ENTREGA DE INFORMACION

1- Las Administraciones Aduaneras se entregarán por iniciativa propia o a solicitud de la Autoridad requirente de la otra Parte, toda la información que pueda ayudar a asegurar la exactitud:

a) en el cobro de la deuda aduanera reclamada;

b) en la observancia de las prohibiciones y restricciones para la exportación, importación y tránsito de mercancías o para la exención de impuestos, derechos y otras contribuciones aduaneras;

c) en la aplicación de la legislación nacional sobre reglas de origen de las mercancías.

2- En el caso de peticiones en las que la Autoridad requerida no cuente con la información solicitada, ésta podrá tomar la decisión de realizar indagaciones para obtener esa información, actuando en su propio nombre, en correspondencia con lo establecido en su legislación nacional.

3- Las Administraciones Aduaneras, en iniciativa propia o a solicitud de la Autoridad requirente proporcionarán, mutuamente información primaria o analítica sobre operaciones realizadas o en proceso de realización, en las cuales se considere la existencia de infracciones aduaneras.

En los casos en que la contravención pueda causar daños graves a la economía, salud, seguridad pública u otros intereses vitales de una de las Partes, la Administración Aduanera de la otra Parte, de ser posible y por iniciativa propia, ofrecerá la información primaria y analítica.

4- Las Partes procederán con apego a la ley cuando la legislación nacional permita a sus Administraciones Aduaneras adoptar medidas administrativas provisionales como la retención, la incautación o confiscación de mercancías por violación de medidas aduanales.

## ARTICULO VII
## INFORMACION SOBRE EL TRANSPORTE DE MERCANCIAS

Las Administraciones Aduaneras por iniciativa propia o a solicitud de la Autoridad requirente de la otra Parte, se facilitarán mutuamente la siguiente información:

a) si ha habido mercancías importadas al territorio de la Autoridad requirente que hayan sido legalmente exportadas del territorio de la Autoridad requerida;

b) si ha habido mercancías exportadas del territorio del Estado de la Parte requirente que hayan sido legalmente importadas al territorio del Estado de la otra Parte;

c) procedimientos aduaneros, de haber tenido lugar, que hayan sometido las mercancías antes mencionadas.

## ARTÍCULO VIII
## INFORMACIÓN SOBRE OTROS ACTOS

Las Administraciones Aduaneras se facilitarán mutuamente toda la información que pueda ser utilizada en relación con las violaciones de la Legislación Aduanera vigente en el territorio de de la otra Parte y que se refieran en particular a:

a) las personas, conocidas o sospechosas de haber violado la Legislación Aduanera vigente en el territorio de la otra Parte con respeto a la legislación nacional en materia de protección de datos.

b) las mercancías existentes en almacenes o depósitos, conocidas o sospechosas de ser objeto de tráfico ilegal.

c) los medios de transporte, incluidos los contenedores, conocidos o sospechosos de ser utilizados para cometer violaciones de la Legislación Aduanera vigente en el territorio de cualquiera de las Partes.

d) los lugares sospechosos de ser utilizados para cometer infracciones aduaneras en el territorio aduanero de cualquiera de las Partes.

## ARTÍCULO IX
## DE LOS DOCUMENTOS

1- La Administración Aduanera de una Parte, por iniciativa propia o a solicitud de la Autoridad requirente de la otra Parte, facilitará las actas, testimonios o copias legalizadas de los documentos que contengan toda la información referente a las acciones en preparación o realizadas que conduzcan o puedan conducir a infringir la Legislación Aduanera vigente en el territorio de la otra Parte.

2- Los documentos a que se refiere este Acuerdo pueden proporcionarse a cada uno ser reemplazados por información computarizada suministrada de cualquier forma para los mismos propósitos. Toda la información relevante para la interpretación o utilización del material será brindada al mismo tiempo.

3- Los documentos y ficheros originales serán solicitados solamente en casos donde las copias certificadas sean insuficientes, siempre que la legislación nacional de la Parte de la autoridad requerida lo permita.

4- Los documentos y ficheros originales que hayan sido trasmitidos serán devueltos a la mayor brevedad.

## ARTICULO X
## INVESTIGACIONES

1- A solicitud de la Administración Aduanera de una de las Partes, la Autoridad requerida iniciará, en la medida de sus posibilidades, todas las investigaciones oficiales respecto a operaciones que sean o pudieran ser contrarias a la Legislación Aduanera de la Autoridad requirente y comunicará a ésta, a la mayor brevedad posible.

2- Estas investigaciones serán conducidas bajo las leyes y regulaciones de la Autoridad requerida, la cual actuará en nombre propio.

## ARTICULO XI
## PRESENCIA DE LOS FUNCIONARIOS AUTORIZADOS

1- Por solicitud escrita o el permiso de la autoridad requerida, y observando todas las condiciones mencionadas para investigar la contravención aduanera, proceder a lo siguiente, (previa solicitud por escrito o con el permiso de la autoridad solicitada), a los efectos de investigar una contravención aduanera, los funcionarios especialmente definidos por la Autoridad requirente, con observancia de todas las condiciones estipuladas por la Autoridad requerida y con la debida autorización de ésta, podrán

a) consultar con la Autoridad requerida en torno a los documentos, registros y otros datos correspondientes para obtener información sobre la infracción aduanera;

b) hacer copias de los documentos, registros y otros datos correspondientes en relación con la infracción aduanera;

c) estar presentes en la realización de las investigaciones llevadas a cabo en el territorio aduanero de la Autoridad requerida en relación a las infracciones de interés para la Autoridad requirente.

2- Cuando, en las circunstancias estipuladas en el presente Acuerdo, los funcionarios aduaneros de la Autoridad requirente se encuentren en el territorio de la otra Parte, deberán en todo momento ser capaces de mostrar pruebas de su condición de funcionarios, no podrán usar uniformes ni portar armas

Estos funcionarios, al encontrarse en el territorio de la otra Parte requerida gozarán, de la misma protección estipulada por la legislación nacional para los funcionarios aduaneros de ésta, y serán responsables de toda contravención que cometan.

3- Los funcionarios de la autoridad requerida se harán cargo en todo momento de la realización de las investigaciones.

## ARTICULO XII
## EXPERTOS

1- Previa solicitud de la Administración Aduanera de una de las Partes, la Autoridad requerida podrá facultar a sus funcionarios, previo consentimiento de éstos, para que comparezcan en calidad de expertos ante las autoridades judiciales o administrativas de la Parte requirente en autos de infracciones aduaneras. Para prestar declaraciones sobre hechos que hayan sido constatados por ellos durante el ejercicio de sus funciones oficiales.

2- La Parte requirente adoptará todas las medidas necesarias para la protección de la seguridad personal de los funcionarios, así como cubrirá Los gastos de transportación y viáticos de de los mismos en el curso de su estancia en el territorio de la Autoridad requirente a tenor con el párrafo (1) del presente Artículo.

3- La solicitud de comparecencia especificará con claridad la causa y la condición en que habrá de comparecer el funcionario.

4- La solicitud de comparecencia de los funcionarios aduaneros será efectuada conforme a la legislación de las Partes contratantes.

## ARTICULO XIII
## UTILIZACIÓN DE LA INFORMACIÓN Y DE LOS DOCUMENTOS

1- Las Administraciones Aduaneras podrán, a tenor de los objetivos y alcance del presente Acuerdo, utilizarán la información y los documentos obtenidos sobre la base del mismo, en calidad de pruebas testimoniales en sus protocolos, actas, descargos, así como en procesos judiciales y administrativos.

2- El empleo de esta información y documentos como testimonio ante los órganos de justicia, así como su fuerza probatoria, se definirán en consonancia con la legislación vigente en los territorios de las Partes.

## ARTICULO XIV
## CARACTER CONFIDENCIAL DE LA INFORMACIÓN

1- La información, documentos y otros datos recibidos de conformidad con el presente Acuerdo se utilizan solamente para los objetivos indicados en el mismo. Estos documentos serán entregados o utilizados para cualesquiera otros objetivos solamente previo el consentimiento por escrito de la Administración Aduanera que los entrega.

2- A todas las solicitudes, informaciones, informes de expertos y otras comunicaciones suministradas a la Administración Aduanera de una de las Partes conforme a este Acuerdo, le será concedida por la otra Parte, igual protección a la que ésta concede a documentos e información de igual naturaleza según su legislación nacional.

3- En aquellos casos que, basados en las disposiciones del presente Acuerdo, se intercambian datos personales, las Administraciones Aduaneras de las Partes se asegurarán de garantizar la confidencialidad de tal información según su legislación nacional.

## CAPITULO XV
## EXCEPCIONES DE LA OBLIGACIÓN DE PRESTAR ASISTENCIA

1- Las Administraciones Aduaneras de las Partes no estarán obligadas a prestar la asistencia prevista en el presente Acuerdo en los casos en los que dicha asistencia pueda causar perjuicio al orden público, a investigaciones, causa judicial o procedimientos en curso, así como a otros intereses fundamentales de las Partes, en particular en materia de protección de datos, así como cuando implique una violación del secreto profesional, industrial o comercial.

2- Si se niega la asistencia, la decisión y las razones para la negativa serán notificadas por escrito y a la mayor brevedad posible a la Autoridad requirente.

3- Si la Autoridad requirente solicita asistencia que no sería capaz de brindar si le fuera solicitada por la Autoridad requerida, llamará la atención en torno a ese hecho en la solicitud y el compromiso de cumplimiento de tal solicitud quedará a la entera discreción de la Autoridad requerida.

## ARTICULO XVI
## DE LA FORMA Y CONTENIDO DE LAS SOLICITUDES DE ASISTENCIA

1- Conforme a lo estipulado en el presente Acuerdo la asistencia se intercambia directamente entre las Administraciones Aduaneras.

2- Las solicitudes realizadas conforme al presente Acuerdo se presentarán por escrito al cual se adjuntarán Los documentos necesarios para cumplimentar dicha solicitud. No obstante, En caso de situación extraordinaria que así lo requiera, podrá aceptarse una solicitud verbal, que será confirmada por escrito a la mayor brevedad posible.

3- En las solicitudes realizadas sobre la base del punto 1 del presente Artículo se incluirá la siguiente información:

a) Administración Aduanera que hace la solicitud;

b) Tipo de investigación;

c) Objetivo y causa de la solicitud;

d) Disposiciones legales que tengan relación con el asunto;

e) Los datos más exactos y exhaustivos posible respecto a las personas físicas y jurídicas objeto de investigación;

f) Breve descripción de las circunstancias relacionadas con el asunto.

4- Las solicitudes se presentarán en el idioma oficial de la Autoridad requerida o en idioma inglés.

5- En caso de que la solicitud no responda a los requisitos previstos en el presente Artículo, se requerirá su corrección o complementación.

## ARTICULO XVII
## ASISTENCIA TÉCNICA

En la medida de sus posibilidades, las Administraciones Aduaneras, se prestarán asistencia técnica en el ámbito de los asuntos aduaneros, en las condiciones económicas que se determinan en cada caso. Esta asistencia técnica incluirá:

a) intercambio de funcionarios de aduanas con el fin de que conozcan los medios técnicos utilizados por ambas Administraciones Aduaneras;

b) capacitación y ayuda en el perfeccionamiento de habilidades de los funcionarios de aduana;

c) intercambio de información y experiencias en el empleo de los medios técnicos de control;

d) intercambio de expertos en cuestiones aduaneras;

## ARTICULO XVIII
## GASTOS

1- Las Administraciones Aduaneras, por lo general y sin perjuicio de lo establecido en el Artículo XVII, no exigirán reembolso por los gastos vinculados al cumplimiento del presente Acuerdo, a excepción de aquellos por concepto de pago de expertos y traductores que no sean funcionarios públicos, cuyos gastos serán cubiertos por la Administración Aduanera requirente.

2- El reembolso de los gastos relacionados con el cumplimiento del artículo XVII del presente Acuerdo podrá ser objeto de un acuerdo independiente al respecto entre las Administraciones Aduaneras.

## ARTICULO XIX
## IMPLEMENTACION DEL ACUERDO

1- La colaboración prevista por el presente Acuerdo se realizará directamente por las Administraciones Aduaneras, las cuales acordarán las medidas concretas necesarias para su implementación.

2- Las Administraciones Aduaneras podrán prever el establecimiento de canales de comunicación directos entre sus dependencias centrales y locales para la lucha contra el contrabando y las violaciones de la Legislación Aduanera, así como, de ser necesario, con otras dependencias nacionales.

3- Las Administraciones Aduaneras intentarán resolver, mediante el acuerdo mutuo, cualquier problema o duda que pueda surgir en relación con el contenido o implementación del presente Acuerdo. Las diferencias para las cuales no se encuentre solución serán tratadas por la vía diplomática.

## ARTICULO XX
## ALCANCE TERRITORIAL DEL ACUERDO

El presente Acuerdo se aplicará en los territorios aduaneros de la República de Cuba y del Estado de Qatar.

## ARTICULO XXI
## DE LA VIGENCIA Y DENUNCIA DEL ACUERDO

1- El presente Acuerdo entrará en vigor treinta (30) días naturales posteriores a la fecha de la última notificación en que las Partes se comuniquen, por escrito y por canales diplomáticos, que han sido cumplimentados los respectivos requisitos legales necesarios a tales efectos.

2- El presente Acuerdo se firma por un período indefinido. Las Partes conversarán, a solicitud o al término de los cinco años de la puesta en vigor del presente Acuerdo, para su revisión, a menos que se comuniquen la no necesidad de revisarlo.

3- El presente Acuerdo quedará sin efecto transcurridos seis meses a partir de la fecha en que una de las Partes notifique a la otra, por escrito y por canales diplomáticos, su intención de denunciarlo. Sin embargo, las medidas en ejecución en el momento de la denuncia serán completadas de conformidad con las disposiciones del presente Acuerdo.

En fe de lo cual los abajo firmantes, debidamente facultados para ello, firman el presente Acuerdo.

Hecho en Ciudad de la Habana, a los 7 días del mes de noviembre del 2006, en tres ejemplares originales en los idiomas español, árabe e inglés, teniendo los tres textos igual validez. En caso de discrepancia en la interpretación o implementación del presente Acuerdo, prevalecerá el texto en inglés.

**Por el Gobierno**
**del Estado de Qatar**

**Sr. Yousef Bin Hussain Kamal**
**Ministro de Finanzas**
**y Titular Interino de Economía y**
**Comercio del Estado de Qatar**

**Por el Gobierno**
**de la República de Cuba**

**Pedro Ramón Pupo Peréz**
**Jefe de la Aduana General**

## BILATERAL AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF CUBA ON MUTUAL ADMINISTRATIVE ASSISTANCE FOR THE PROPER APPLICATION OF THE CUSTOMS LAW AND FOR THE PREVENTION, INVESTIGATION AND COMBATING OF CUSTOMS OFFENCES

The Government of of the State of Qatar and the Government the Republic of Cuba, hereinafter referred to as the Parties,

**CONSIDERING** that the economic and social interests of their respective countries, as well as the legitimate interests of trade, suffer losses due to the breach of Customs Legislation;

**CONSIDERING** that illicit circulation of narcotic drugs and psychotropic substances poses a danger for the health of the citizens and society;

**NOTING** the importance of accurate assessment of Customs duties and tariffs and other payable amounts on import/export of goods, and of ensuring proper enforcement of measures of prohibition, restriction and control;

**CONVINCED** of the need to increase efforts in order to prevent breaches of Customs Legislation and secure the correct and more effective collection of import/export duties and tariffs through co-operation between their respective Customs Administrations;

**HAVING REGARD** to the recommendations of the Customs Co-operation Council on Mutual Administrative Assistance, of 1953; the UN Convention on Psychotropic Substances of 1971, and the UN Convention for Control of Illicit Traffic of Narcotic Drugs and Psychotropic Substances of 1988;

have agreed as follows:

## ARTICLE 1
## DEFINITION OF TERMS

For the purposes of this Agreement:

a) **"Customs Administration"** shall mean:
For the Government of the Republic of Cuba, the General Customs of the Republic of Cuba, and for the Government of the State of Qatar the Customs & Ports General Authority.

b) **"Customs Legislation"** shall mean:
The set of statutory and regulatory provisions applied by Customs Administrations concerning the importation, exportation and transit of goods, as well as concerning the means of payment related to Customs duties, tariffs and other amounts payable to Customs, or concerning prohibition, restriction or control measures;

c) **"Customs Offence"** shall mean:
Any breach or any attempted breach of the Customs law;

d) **"Requesting Customs Administration"** shall mean:
The Customs Administration which requests assistance;

e) **"Requested Customs Administration"** shall mean:
The Customs Administration from which assistance is requested;

f) **"Person"** shall mean:
Either a physical human being or a legal entity;

g) **"Personal data"** shall mean:
The data concerning an identified or identifiable physical human being;

h) **"Primary information"** shall mean:
Any data, documents or reports, certified or authenticated copies thereof or other communications;

i) **"Analytic information"** shall mean:
Processed or commented information which presents any sign of a Customs offence.

## ARTICLE 2
## APPLICATION

1- This Agreement shall apply in the Customs territory of the Parties, pursuant to the definitions prescribed in regulations and the administrative legislation of each Party.

2- Both Parties, through their Customs Administrations, shall mutually provide the required administrative assistance according to the provisions of this Agreement for the purpose of the proper application of Customs Legislation, and to prevent, investigate and combating against Customs offences.

3- The Parties shall afford each other assistance under the terms set out in this Agreement in accordance with its national legal and administrative provisions and within the limits of the Customs Administration's competence and available resources.

4- This Agreement shall have effect solely for the mutual administrative assistance between the Parties.

5- The provisions of this Agreement shall not give rise to a right on the part of any private person to obtain, suppress, not to present or exclude any document and/or to hinder the execution of a request.

## ARTICLE 3
## FORMS OF MUTUAL COOPERATION AND ASSISTANCE

1- The Customs Administrations shall provide each other, either on request or on their own initiative, with all of the necessary information in conformity with the provisions of this Agreement.

2- The Customs Administrations shall:

a) exchange information on amendments to the Customs Legislation of the Parties, and discuss any relevant matters of common interest.

b) cooperate in determining the Customs value and authentication of documentation submitted on importation or exportation, as well as the authenticity of data contained therein;

c) cooperate in determining the origin of goods and control of the certificate of origin submitted on exportation, and control of Customs procedure the goods are placed under in the country of exportation (transit under Customs surveillance, Customs warehousing, temporary admission, free trade zone, export after inward processing, etc).

3- Each Customs Administration shall, in conducting investigations on behalf of the other Party, act as if they were being made on its own account or at the request of another competent authority in that Contracting Party.

## ARTICLE 4
## CONTROL OF PERSONS, GOODS AND MEANS OF TRANSPORTATION

The Customs Administrations of the Parties - either on request or on their own initiative - shall maintain special surveillance or shall order for a special surveillance to be maintained, insofar as possible, on persons reasonably giving rise to a suspected committed offence, or presently suspected of being committing, or of having taken preparatory steps to commit a Customs offence. Likewise, special surveillance shall be maintained over premises, means of transport and goods related to operations, that could contravene the Customs Legislation.

## ARTICLE 5
## SENSITIVE GOODS

The Customs Administrations shall provide each other without delay, either on request or on their own initiative, with all of the necessary information on actions, completed or planned, which constitute or appear to constitute a breach of the Customs Legislation in force in the territory of either Party in the fields of:

a) operations – wether completed or suspected of being prepared - involving illegal trafficking of all sorts of narcotic drugs and psychotropic substances.

b) transportation of weapons, ammunition, explosive substances and devices;

c) transportation of antiques and works of art having an important historical, artistic or archaeological value for either Party;

d) transportation of poisonous substances, as well as any other substances hazardous to the environment and the health of individuals;

d) transportation of highly dutiable or levied goods;

## ARTICLE 6
## PROVISION OF INFORMATION

1- The Customs Administrations - either on request or on their own initiative - shall provide each other with all the necessary information enabling to ensure the accuracy in :

a) collecting Customs claims;

b) complying with prohibitions and restrictions measures for importation, exportation and transit of goods, or for the exemption of taxes, duties and other amounts payable to Customs;

c) enforcing the national legislation regarding the rules of origin of the goods.

2- In the event that the requested Customs Administration should not have available the requested information it may take the decision to procure such an information, acting on its own behalf and in accordance with its national legal provisions.

3- The Customs Administrations of the Parties, either on request or on their own initiative, shall furnish each other with the primary or analytical information on actions completed or planned where a Customs offence should be deemed to exist or have existed.

In serious cases where the offence could involve substantial damage to the economy, public health, public security or any other vital interest of one of the Parties, the Customs Administration of the other Party shall, wherever possible, furnish the relevant primary and analytic information on its own initiative.

4- The Customs Administrations shall co-operate with respect to the execution of provisional measures and actions such as seizing, freezing or forfeiture of goods and other assets related to proceedings initiated in connection with Customs administrative offences.

## ARTICLE 7
## INFORMATION ON THE TRANSPORTATION OF GOODS

The Customs Administrations, either on request or on their own initiative, shall provide each other information on:

a) whether there have been goods imported into the Customs territory of the requesting Party which have been lawfully exported from the Customs territory of the requested Party;

b) whether there have been goods exported from the Customs territory of the requesting Party which have been lawfully imported from the Customs territory of the requested Party;

c) Customs procedures, if any, under which the goods have been placed.

## ARTICLE 8
## INFORMATION ON OTHER ACTIONS

The Customs Administration of one of the Parties shall provide the Customs Administration of the other Party all the information that could be used regarding offences against the Customs Legislation in force in the territory of that Party, and referred in particular to:

a) persons known to have violated or suspected of having violated the Customs Legislation in force in the territory of the other Party in respect of the national legislation in the field of data protection;

b) goods stored in warehouses or stores, known or giving rise to suspected illicit traffic;

c) means of transport, including containers, known or suspected of being used to commit Customs offences in the territory of either Party.

d) premises suspected of being used to commit Customs offences in the territory of either Party.

## ARTICLE 9
## DOCUMENTS

1- The Customs Administration of either Party, either on request or on their own initiative, shall facilitate the minutes, testimonies or authenticated copies thereof of documents containing all the information regarding actions leading or capable of leading to commit an offence regarding the Customs Legislation in force in the territory of the other Party.

2- The documents referred to in this Agreement may be replaced with computerized information supplied for the same purposes in any form. All relevant information for the interpretation or utilization of the material should be supplied at the same time.

3- Original documents and files shall only be requested in cases where certified or attested copies would be insufficient, and provided that it is so permitted under the national legislation of the Party of the requested Customs Administration.

4- The original documents and files provided to either Party shall be returned as soon as possible.

## ARTICLE 10
## INVESTIGATIONS

1- If so requested by the Customs Administration of either Party, the requested Customs Administration shall, insofar as possible, initiate all official investigations regarding actions which are or could be contrary to the Customs Legislation of the requesting Customs Administration. The results of such investigations shall be notified to the requesting Customs Administration without delay.

2- The aforementioned investigations shall be conducted under the laws and regulations of the requested Customs Administration which shall act on its own behalf.

## ARTICLE 11
## PRESENCE OF AUTHORIZED OFFICERS

1- Officials specially designated by the requesting Customs Administration may, with the written request or authorization of the requested Customs Administration, and observing all the conditions mentioned for the investigation of a Customs offence, proceed as follows:

a) consult with the requested Customs Administration regarding the documents, registers and other data relevant for obtaining information on the Customs offence;

b) take copies of the documents, registers and other relevant data on that Customs offence;

c) be present during the inquiries conducted by the requested Customs Administration in the Customs territory of the requested Party regarding offences of interest for the requesting Customs Administration.

2- When officials of the requesting Customs Administration are to be present in the territory of the other Party in the circumstances provided for in this Agreement, they must at all time be able to furnish proof of their official capacity, and they shall not wear uniforms or carry weapons.

These officials shall, while in the territory of the requested Party, enjoy the same protection as accorded by national laws to Customs officials of the other Party, and shall be responsible for any social offence in which they might incur.

3- Officials of the requested Party shall at all times be in charge of conducting the investigations.

## ARTICLE 12
## EXPERTS

1- Upon request the Customs Administration of the requested Party may authorise its officials, with their consent, to appear as experts before the requesting Party's legal or administrative authorities in the matter of Customs offences. Such officials shall provide evidence obtained by them in the exercise of their duties.

2- The Customs Administration of the requesting Party is duty bound to take all necessary measures for the protection of the personal security of the officials during their stay on the territory of its State, under Paragraph (1) of this Article. The transport and daily expenses of these officials shall be covered by the Customs Administration of the requesting Party.

3- The request for the appearance must clearly indicate, in what case and in what qualification the official is to appear.

4- The request for appearance of Customs officials as experts shall be made in accordance with the legislation of the Contracting Parties.

## ARTICLE 13
## UTILIZATION OF INFORMATION AND DOCUMENTS

1- The Customs Administrations may, pursuant to the purposes and scope of this Agreement, utilize the objective information and documents on the basis thereof, as oral evidence in their protocols, minutes and acquittals, as well as in legal and administrative proceedings.

2- The use of such information and documents as evidence before the judiciary, as well as their value as evidence, shall be defined pursuant to the legislation in force in the respective States.

## ARTICLE 14
## INFORMATION CONFIDENTIALITY

1- The information, documents and any other data received in conformity with this Agreement shall only be utilized for the purposes indicated herein. Such documents may be supplied or utilized for any other purposes only with the prior written consent of the Customs Administration providing them.

2- All requests, information, experts reports and any other notifications supplied to the Customs Administration of either Party under this Agreement shall be accorded by the other Party the same protection it accords to documents and information of the same nature under its national legislation.

3- Where personal data are exchanged under this Agreement, the Parties shall ensure the confidentiality of the information pursuant to their national law.

## ARTICLE 15
## EXEMPTIONS TO THE OBLIGATION TO PROVIDE ASSISTANCE

1- The Customs Administrations of the Parties shall not be bound to provide the assistance under this Agreement in cases where assistance would be of prejudice to public order, for ongoing investigations, judicial cases or proceedings, as well as to other vital interests of the Parties, in particular when entailing a violation of professional, industrial or commercial secrecy.

2- Where assistance is denied, the decision and reasons for the denial should be provided in writing, without delay, to the requesting Party.

3- Should the requesting Customs Administration be unable to comply if a similar request was to be made by the requested Customs Administration, it shall draw attention to that fact in its request. Compliance with such a request shall be at the discretion of the requested Party.

## ARTICLE 16
## FORM AND CONTENT OF ASSISTANCE REQUESTS

1- Assistance under this Agreement shall be exchanged directly between the Customs Administrations.

2- Requests for assistance under this Agreement shall be made in writing and shall be accompanied by any documents deemed useful in order to comply with the requests. In the event of extraordinary circumstances so requiring requests may also be made verbally. Such requests shall be promptly confirmed in writing.

3- Requests made pursuant to paragraph (2) of this Article shall include the following details:

a) Customs Administration making the request;

b) Type of investigation requested;

c) Subject and cause of the request;

d) Legal provisions related to the issue;

e) The most accurate and comprehensive as possible data in respect of physical human beings or legal entities subject of the request for investigation;

f) Brief description of the circumstances associated with the issue;

4- Requests shall be submitted in the official language of the Customs Administration to which it is addressed, or in English language.

5- Correction or complementary details could be required in the case when a request fails to meet the requirements set herein.

## ARTICLE 17
## TECHNICAL ASSISTANCE

The Customs Administrations shall, within the limits of available resources, provide each other with technical assistance in Customs matters, under the economic conditions to be determined for each given case. Such a technical assistance shall include:

a) exchange of Customs officials for the purpose of learning on the technical equipment applied by both Customs Administrations;

b) training and support for the perfection of Customs officials skills;

c) exchange of information and expertise in the use of technical means of control;

d) exchange of experts in Customs matters.

## ARTICLE 18
## COSTS

1- The Customs Administrations shall, in general and without prejudice to the provisions of Article XVII, waive all claims for reimbursement of costs incurred in the execution of this Agreement, except for expenses and allowances paid to experts and interpreters other than Government employees. The aforementioned expenses shall be borne by the requesting Customs Administration.

2- Reimbursement of expenses related to the fulfillment of Article XVII of this Agreement may be the subject of a separate agreement between the Customs Administrations.

## ARTICLE 19
## IMPLEMENTATION OF THE AGREEMENT

1- Cooperation provided for in this Agreement shall be fulfilled directly by the Customs Administrations. The Customs Administrations shall agree on the necessary specific actions for the implementation of this Agreement.

2- The Customs Administrations could take provisions for the establishment of direct communications channels between their local and central enforcement, struggle against contraband and Customs offences departments, and also, if need be, with other national departments.

3- The Customs Administrations shall endeavor to resolve by mutual accord any problem or doubt arising from the interpretation or application of this Agreement. Conflicts for which no solutions are found shall be settled through diplomatic channels.

## ARTICLE 20
## TERRITORIAL SCOPE OF THE AGREEMENT

This Agreement shall be applicable to the Customs territories of the Republic of Cuba and of the State of Qatar.

## ARTICLE 21
## ENTRY INTO FORCE AND TERMINATION

1-This Agreement shall enter into force thirty (30) calendar days after the Parties have notified each other in writing through diplomatic channels that the legal requirements for the entry into force have been met.

2-This Agreement is intended to be of unlimited duration. The Parties shall meet in order to review this Agreement on request or at the end of five years from the date of its entry into force, unless they notify one another in writing that no such review is necessary

3-The termination of this Agreement shall take effect six months from the date of the notification to the other Party, in writing through diplomatic channels, the intention of denouncing this Agreement. Ongoing proceedings at the time of termination shall nonetheless be completed in accordance with the provisions of this Agreement.

4- In witness whereof the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

Done at Havana on this 7th day of November, 2006, in three originals in the Arabic, Spanish, and English languages, the three texts being equally authentic. In case of discrepancy in regards of the interpretation or implementation of this Agreement, the English text shall prevail.

| | |
|---|---|
| FOR AND ON BEHALF OF | FOR AND ON BEHALF OF |
| THE STATE OF QATAR | THE REPUBLIC OF CUBA |
| Mr. Yousef Bin Hussain Kamal<br>Minister of Finance<br>and Chairman a.i. of Economy and<br>Commerce of the State of Qatar | Pedro Ramón Pupo Peréz<br>Head of General Customs |